أضواء على نظرية الأصناف الخمسة عند أبي عثمان الجاحظ

Lights on the theory of the five types of significance by Abu Othman Al-Jahiz

د. مراد العُرابي[1]

جامعة البليدة 2 لونيسي علي، (الجزائر)

البريد الإلكتروني: erabimourad@gmail.com

تاريخ الإرسال:2021/11/21	تاريخ القبول:2022/04/05	تاريخ النشر:2022/06/10

الملخّص: يتناول هذا العمل بالفحص والتّحليل والمراجعة والنّقد بعض الجوانب الغامضة في نظرية الأصناف الخمسة عند أبي عثمان الجاحظ، وهي النّظرية التي لم تحظ بما يتوجّب في حقّها من العناية والاهتمام باعتبارها أهم البواكير التي وصلتنا في علم الدّلالة عند العلماء العرب. وهو يسعى لإيضاح بعض المفاهيم الأساسية المُعتمة في النّظرية كمسألتي العقد والنّصبة، كما يبحث في الأسباب التي جرّت إلى تغييب النظرية وإبعادها عن مجال البحوث الدّلالية العربية الرّصينة وإلباسها أبعاداً فلسفية غيبية، وهو في سياق ذلك يسلط الضوء على أهم إشكالات النّظرية كمسألة الترتيب التي تلبّست بشيء من الغموض والارتباك، إلى جانب مسألة التّطور والمراحل التي مرّت بها النّظرية قبل نضجها واستوائها في مرحلة البيان والتبيين.

الكلمات المفتاحية: علم الدّلالة، أصناف الدّلالة، أبو عثمان الجاحظ، علم الدلالة العربي

Abstract:

This work deals with examination, analysis, review and criticism of some of the ambiguous aspects of the five types of semantics according to Abu Othman Al-Jahiz, which is the theory that did not receive much attention as it is the most important beginnings that have come to us in the science of semantics among Arab scholars. It seeks to clarify some of the basic aspects of the theory. It also discusses the reasons that caused it to be excluded from the field of serious Arab semantic research, describing it with metaphysical philosophical dimensions.

keywords:

Semantics, Semantic types, Arabic Semantics, Abu Othman Al-Jahiz

[1] المؤلف المرسل

مقدّمة:

تميّز الدرس اللساني المعاصر بزخم من النظريات التي تسعى لتفسير ظاهرة اللغة الإنسانية وكفاءتها العالية في تحقيق كلّ ذلك المردود في عملية التواصل، وقد أدّى ذلك إلى ظهور مجموعة كبيرة من النظريات الهامّة، تنطلق كل منها من زاوية خاصّة وتحاول تفسير الظّاهرة وفق تصوراتها. وقد سبق البحث اللساني العربي المدارس الغربية بقرون عديدة هيّأت فيها المعطيات التي وفّرها العلماء العرب –إلى جانب ما توفر من تراكم معرفي ناتج عن جهود الأمم السابقة– أرضية خصبة كانت أساساً مناسبا قامت على أركانه أصول النّظريات اللغوية المعاصرة. لقد انطلق الدرس الغربي المعاصر من وظيفة التواصل ومن دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، بينما انطلق الدّرس العربي في العموم من إعجاز النص القرآني وعبقرية اللسان العربي ليتمخض هذا الاتجاه عند أبي عثمان الجاحظ عن تصور عميق تتجاوز فيه الرؤية مسألة اللغة وعملية التّواصل إلى محاولة الكشف عن حقيقة الوجود كلِّه.

لقد كان للجاحظ رؤيته الخاصّة في كلّ مجالات الحياة الإنسانية المعروفة في عصره، وكان له عناية خاصّة باللغة، في كلّ مستوياتها، في كتبه ورسائله. وكان له في جانب الدّلالة تصوّر خاصٌّ لوسائل التعبير عن المعاني الغائبة وتحويلها إلى معانٍ معلومة مفهومة، وهو تصوّر يقوم على تصنيف وحصر كلّ ما يمكن أن يدلّ على معنىً من المعاني من لفظ وغير لفظ في خمسة أنواع لا تزيد ولا تنقص، وهي النّظرية التي لم تحظ بالقدر الكافي من العناية والاهتمام، وحُمّلت أبعاداً فلسفية وعقدية تسبّبت في إقصائها في كثير من الدّراسات عن دائرة الكشوفات العلمية الرّصينة، وهو الأمر الذي يفرض علينا إنصافها وإيلاءها شيئا من الاهتمام الواجب في حقّها وفي حق رجل عظيم لم يمنعه الفالج ولا غيره من الأسقام التي ابتُلي بها من إهداء التّراث العربي تصانيف هي من خير ما أُلّف في عصره وفي العصور التّالية، ولعلّنا في هذا السياق نكتفي بإضاءة بعض الجوانب المعتِمة في ثنايا النّظرية شرحاً للموقف وإيضاحاً للمفاهيم.

1 – سياق النّظرية في كتابات الجاحظ:

يعرض الجاحظ نظريته البيانية المتعلقة بالدّلالة وأصنافها وما يتّصل بها من مفاهيمَ من خلال كتاب البيان والتبيين، كما يعرض بعض تفاصيلها أيضاً في بداية كتاب الحيوان، ويعقد بعض المقارنات بين الأصناف في سياقات مختلفة، ويدعم بعض هذه الأفكار بالشرح في بعض مؤلفاته الأخرى، ومن المؤكد أن جزءً كبيراً من تفاصيل النّظرية قد ضاع نتيجة أفول نجم الاعتزال وإحراق جزء مهمٍّ من نتاجهم الفكري المتّهم بالمروق من الدين.

وبالنّظر إلى النّصوص حسب أهميتها فإن نصّ البيان والتبيين هو أهمّها على الإطلاق تفصيلاً ووضوحاً ونضجاً، ولعلّه آخر ما كتبه الجاحظ ممّا وصلنا حتى اليوم في هذه المسألة، يقول في هذا الموضع المهمّ:

"ثم اعلم حفظك الله أن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ لأن المعاني مبسوطة إلى غير غاية وممتدّة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة ومحصّلة محدودة، وجميع أصناف الدّلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أولها اللّفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخطّ ثم الحال وتسمّى نصبة، والنّصبة هي الحال الدّالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تقصر عن تلك الدلالات، ولكلّ واحدٍ من هذه الخمسة صورة بائنة من صورة صاحبتها وحلية مخالفة لحلية أختها، وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة، ثم عن حقائقها في التفسير وعن أجناسها وأقدارها وعن خاصّها وعامِّها وعن طبقاتها في السّار والضار، وعما يكون منها لغواً بهرجاً وساقطاً مطرحاً . قال أبو عثمان . وكان في الحق أن يكون هذا الباب في أول هذا الكتاب ولكنا أخّرناه لبعض التدبير."[1] ولعلّ أهم وجه في تدبير هذا الأمر الذي أشار إليه الجاحظ في هذا الموضع من كتابه هو العناية بهذه المسألة والحرص على إيلائها حقها من الإظهار والرّعاية والاهتمام، وتلك سنة معروفة عند العقلاء.

وبالنّظر إلى السّياق الذي ورد فيه هذا النّص المهم، فإنه موضعٌ يفصّل فيه الجاحظ تصوّره الخاصّ لوسائل التعبير عن المعاني الخفية المضمرة التي تختلج في الصّدور وتحويلها إلى معانٍ ظاهرة معلومة، وهو – كما نلاحظ – يضع هذا التّرتيب المتميّز لأصناف الدلالة منطلقاً من اللّفظ باعتباره أظهر الأصناف وأهمّها، ثم يتدرج نحو الأصناف الأخرى وصولاً إلى مفهوم النّصبة الذي يتّصل عنده بمفاهيم عقدية بعيدة الغور عمقاً في تفكيره كمعتزلي حريص على اعتزاله.

أما في كتاب الحيوان فيخصّص الجاحظ عدداً لا بأس به من الصّفحات لشرح أقسام البيان منطلقاً من قضية العالم والحكمة، يقول: "ووجدنا العالم بما فيه حكمة، ووجدنا الحكمة على ضربين: شيءٌ جعِل حكمة، وهو لا يعقل الحكمة ولا عاقبة الحكمة، وشيءٌ جعِل حكمة وهو يعقل الحكمة، وعاقبة الحكمة، فاستوى بذاك الشيء العاقل، وغير العاقل في جهة الدلالة على أنه حكمة، واختلفا من جهة أنّ أحدهما دليل لا يستدلّ، والآخر دليل يستدلّ. فكلّ مستدلّ دليل، وليس كلّ دليل مستدلاً، فشارك كلّ حيوان سوى الإنسان، جميع الجماد في الدّلالة وفي عدم الاستدلال، وسمّوا ذلك بياناً، واجتمع للإنسان بأن كان دليلاً مستدلاً، ثم جُعِل للمستدلّ سبب يدلّ على وجوه استدلاله، ووجوه ما نتج له من الاستدلال، وسمّوا ذلك بياناً " [2].

ثم وجدنا الجاحظ يقسّم البيان إلى أربعة أقسام: لفظ وعقد وخطّ وإشارة: " وجُعِل البيان على أربعة أقسام: لفظ وخط وعقد وإشارة " [3]. ثم يضيف القسم الخامس الذي يشارك فيه غيرُ المستدل المستدلَّ في بيانه: "وجُعل بيان الدّليل الذي لا يستدلّ تمكينه المستدلَّ من نفسه واقتياده، فكلّ فكر فيه إلى معرفة ما استخزن من البرهان وحُشِي من الدّلالة، وأودع من عجيب الحكمة..."[4].

والملاحظ أن الجاحظ في تفصيله لأقسام البيان في "الحيوان" ينطلق من النّصبة، ثم ينتقل إلى موضوع الخطّ ويعقد بعض المقارنات بين الأصناف المختلفة دون اهتمام بالترتيب على خلاف الأمر في كتاب البيان والتبيين حيث ينطلق من اللفظ لاعتبارات مختلفة، كما تبدو النظرية في البيان والتّبيين أكثرَ تماسكاً ووضوحاً وترتيباً واستقراراً ممّا يثبت أن التّصور العام للدّلالة عند أبي عثمان ونظريته الخاصّة بالأصناف الخمسة قد تطورت مع الزمن.

2- ما قيل عن النّظرية:

حاول الجاحظ القيام بحصرٍ عقليٍّ في سياق عقْلِ كثيرٍ من المفاهيم المجرّدة كالإيمان والمعرفة، وانتهى به المطاف بعد رحلة طويلة من البحث والاستقصاء والتفكير التّراتبي المتدرّج إلى تصنيفٍ حيّر دارسي الدّلالة، وساقهم نحو تأويلات مختلفة تحاول تفسير سرّ هذه النظرة. ولعلّ سياق النظرية وحديثه عن النّصبة في كتاب الحيوان وفي بعض رسائله كان أحد أسباب الغموض الذي عزّز مذهب بعض الباحثين إلى أن هذا التّصنيف ينحُو في بعض جوانبه إلى بعض الأبعاد الغيبية المرتبطة بمسائل الاعتقاد والإيمان بالغيب. وقد رأى بعض الدّارسين أن هذا الترتيب لعناصر لأصناف الدّلالة ما يزال لغزاً، والأغلب أنه قائم على النظرة الارتقائية التي تتلخص في عبارة "العالم الصغير سليل العالم الكبير" الشّهيرة عند أبي عثمان، والتي أصبحت فيما بعد أساس الفكر الارتقائي عند ابن خلدون، حيث ينتج عن هذه الرّؤية أن اللفظ ينحدر من الإشارة، والإشارة من العقد، والعقد من الخطّ، والخطّ من النّصبة ".[5]

ومن الباحثين من اكتفى بكونها أشكالاً مختلفة للكناية عن اللفظ، فالرّسم بالألفاظ – في رأيه – لعبارات الإشارة والعقد والنّصبة يجعل منها كنايات عن محنة القارئ أو السّامع من عبارات غير كلامية [6]. كما رأى آخرون [7] أن هذا التّقسيم على صلةٍ بمبادئ الاعتزال الخمسة المعروفة: التّوحيد والعدل والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر والمنزلة بين المنزلتين. وهو العدد نفسه الذي تقوم عليه العقيدة السّنية أيضاً، رغم تفاوت هذه الأصول من حيث تجريدها، كما أنّه من اليسير ردّ بعضها إلى بعض ليستقر الأمر على فكرة التوحيد.

كما ذهب بعض الدّارسين إلى الرّبط بين التّصنيف الخماسي وبين العدد خمسة (5) الذي يبدو ذا أهمية استثنائية في مقولات المتكلّمين وفلسفاتهم، وهو العدد الدّائر الذي يمثل أوّل عدد مركب من مجموع الفرد الأوّل البسيط والزوج الأول البسيط في التّصور الفيثاغوري. وقد حاول بعضهم تفسير هذه الظّاهرة فوجد أنه " إذا صمّم امرؤ، لسبب ما على أن يحصر أصول الدّيانة أو قواعد الشّريعة في عدد معين غير الواحد الذي هو خاصٌّ بالخالق، واضحٌ أنه لم يعد في متناول المسلمين إلاّ العدد (5) لأن العدد (2) اختصّ به

الثّانوية، والعدد (3) اختصّ به النّصارى، والعدد (4) هو تكرار للعدد (2). ومعلومٌ أنّه جاء من بعدُ من اختار باقي الأعداد لأغراض أخرى" [8].

وقد رأى بعض الباحثين في الموضوع أنّ هذا التّقسيم وما يشوبه من رموز كثيرة كان نتيجة لغة الجاحظ نفسه، يقول: " فإذا راجعنا النصوص التي وردت فيها لاحظنا أنّه يتّخذ فيها موقفين مختلفين: موقف يتميز بالتّعبير الصّريح، يحاول أن يفسّر فيه كلّ قسم تفسيراً لسانياً يشفّ عن قصدٍ تعليمي. وموقف يتميّز بالتعبير الرمزي يفضي فيه على السّياق لهجة ميتافيزيقية، ويشحن عباراته بمعانٍ تتجاوز استعمالها المعهود. وهكذا تصبح المنازل تارة عبارة عن نظام لساني حقيقي، وتارة عن نظام فلسفي مجازي يدور حول مصطلحات رمزية لا يمكن فهمها إلاّ من خلال النّظام كلّه " [9].

في كلّ الأحوال فإن الجدل القائم حول هذه القضية دليلٌ قاطع على أصالة هذه الأفكار التي لم تُعط حقّها الكافي من العناية والدّرس، وربما كان أحد أهم أسباب هذا الجدل الإحساس بجرأة الرّجل حينما يصرّح بكل ذلك اليقين بأن أصناف الدّلالة خمسة لا تزيد ولا تنقص، وكأنّنا نراه ممتلكاً لكلّ مفاتيح الدّلالة وعارفاً بكلّ خفايا النّفس ومعاني المتكلمين.

لقد بدت النّظرية غامضةً فعلا في بعض السّياقات، كما أن بعض المفاهيم التي طرقتها كانت أكثر غموضاً من النّظرية نفسها، خصوصاً حينما يتعلق الأمر بالنّصبة والعقد[10] حتى فُهِم العقد خطأً على أنّه لا يعدو مجرّد العدّ بالأصابع[11]، مع أن العدّ بالأصابع هو أبسط أحواله، وأن فكرة العقد عند الجاحظ أمرٌ جليل له أصوله في عقيدة المسلمين. كما جُرِّد مفهوم النّصبة أيضاً من دلالته الأصلية واكتُفي بظاهره، وأطلِق على ما يُنصب للدّلالة على معنى من المعاني، فعُدَّ بذلك دلالة وضعية[12]، مع أنه ارتبط في نظرية الأصناف الخمسة بأقصى معاني التّجريد، إذ يصبح الغياب دليلاً على الوجود، ويصبح المعنى مدلولاً بغير دالّ، وهو الأمر الذي لا يستقيم في شيءٍ من جوانبه مع مفهوم النُّصُب.

ربما ارتبط تفكير الكثير من الفلاسفة والمتكلمين بمعانٍ غيبية متّصلة بالفكر الفيثاغوري بعيدة كلّ البعد عن الحقيقة العلمية، غير أنّنا لم نجد شيئاً من ذلك عند الجاحظ، بل وجدناه رجل علمٍ سبّاق إلى التنظير في طرائق البحث وفق التّصور العلمي، ولأجل ذلك، كان من المستبعد إرجاع التّصنيف إلى عوامل غيبية ميتافيزيقية على النّحو الذي ذهب إليه بعض الدّارسين، خصوصاً حينما نضع في الحسبان المنهج العقلي الذي دعا إليه واعتزل لأجله. فوق كلّ ذلك نجد تصريح أبي عثمان باللّفظ الواضح بأن تقسيمه الخماسي يقوم على العقل، يقول: "فمن جعل أقسام البيان خمسةً، فقد ذهب أيضاً مذهباً له جواز في اللغة **وشاهد في العقل**" [13].

3 – البحث في اللغة ومسألة التّصنيف:

الواقع أن فكرة التّصنيف في الدّراسات اللغوية هي نتاج حتمي لطبيعة بعض التّقابلات الموجودة في الظّاهرة اللغوية وتباين أجزائها ومكوناتها. وقد نُظر إلى الجاحظ في كتابات بعض الدّارسين بأنه مولع بالتصنيف وإرجاع الأمور لطبقاتها وأصنافها[14]، لكنّ ذلك – من وجهة نظر منصفة – يُحسب لصالح نظرية البيان، ومن المهمّ أن نشير إلى أن ما قيل عن أبي عثمان الجاحظ أُعيد ترداده لاحقاً عن أهمّ منظّري علم اللغة في القرن العشرين على الإطلاق، فقد وُسمت نظرية دي سوسير بذات التّصنيف الثّنائي، وكانت ثنائياته الشهيرة تجلّياً فسّره بعض الدّارسين بولع مماثل للرّجل بالتّصنيف[15].

الواقع أنّ الجاحظ كان سابقاً لعصره، وكانت نظرته للّغة نظرة كلّية، تتقاطع في كثير من تفاصيلها وزواياها مع تصوّرات المحدثين، مع فروقات ضئيلة هي أقلّ بكثير من الفرق الشّاهق بين العصرين، وبين الدّارسين من المعاصرين أنفسهم. أمّا فكرة التّصنيف فقد كانت نتيجة حتمية لوضوح الرؤية واكتمال التّصوّر بتفاصيله وأبعاده، ولعلّنا لا نبالغ إذا قلنا أن الجاحظ نظر إلى موضوع الدّلالة كبنية[16] وحاول تحديد جزئياتها، وكان نتيجة ذلك تقسيمٌ يقوم على العقل، تتشكّل جزئياته من خمسة عناصر واضحة لا تزيد، ولا تنقص.

إن التصنيف أمر ضروري في البحث، فالنّشاط العلمي يقتضي الملاحظة والتّصنيف والتّرتيب بهدف بيان العلاقة والكشف عن الصِّلات القائمة بين أجزاء الظّاهرة المدروسة. لقد اعتاد الإنسان جمع ملاحظاته في الميادين المختلفة وتصنيف ما توفّر لديه من معلومات، وهو نهجٌ قديم معروف عنده منذ بدأ ملاحظاته الأولى، وربما قبل بداية التّفكير العلمي أصلاً. لقد اكتشفت المدارس الألسنية البنوية المختلفة أهمية هذا النهج حديثاً، وسعت إلى وضع وصف للغة يحدّد عناصرها المؤلفة ويدرس العلاقات القائمة بينها، رغم أنه نهج معروف في البحث اللغوي العربي الذي تخطّى مرحلة التصنيف إلى التنظير ووضْعِ نظريات عامة أو نماذج فرضية واستنباطية، من خلال عدد محدود من الملاحظات أو الاختبارات، وتهدف هذه النظريات إلى تحليل المعطيات المتوفرة وتفسيرها. إضافة إلى ذلك، أنها تلتزم – في الحقيقة – بتكهن معطيات جديدة من خلالها [17].

لقد حاول الفلاسفة والمفكّرون منذ عصور قديمة دراسة اللغة وأشكال التّواصل والكشف عن أصناف الدّلالة، ووضعوا تصنيفات مختلفة لا تزال تتباين إلى اليوم ولم يكن الأمر بدعاً من الجاحظ. ورغم أن البدايات الأولى لهذا العلم قديمة جداً إلاّ أن رسوَّه على تصوّرٍ نهائي لا يزال أمراً مستبعداً نتيجة الاختلاف الطّبيعي بين الدّارسين في الرؤية والمنطلقات والأغراض، وهو ما يفسّر اختلاف التّصنيفات، رغم تشابه المفاهيم وتطابقها في كثير من الأحيان.

وإذا عدنا بالزمن قديما إلى جهود العلماء الهنود وجدنا مسألة التّصنيف حاضرة في درسهم اللغوي، وهم يصنّفون الكلمات إلى أربعة أصناف حسب مدلولاتها: مدلول شامل، أو كيفية، أو حدث أو مادّة[18]. ولا

يختلف الأمر عند فلاسفة اليونان، فقد ذهب أرسطو في القرن الرّابع قبل الميلاد إلى التصنيف الدلالة تصنيفا ثنائيا لا تخرج فيه عن أن تكون دلالة وضعية Thesei أو طبيعية Physei [19]. وذهب العلماء العرب بعده بقرون إلى تفريع الدّلالة الطبيعية إلى فرعين، فكان نتيجة ذلك تصنيف ثلاثيٌّ للدّلالة حظي بشيء من الإجماع عند جمهور العلماء العرب، وهم يصنّفون الدّلالة إلى وضعية وطبيعية وعقلية[20]. وقد شذّ عن هذا الإجماع عدد من الدّارسين، فذهب الجرجاني إلى تصنيف الدّلالة غير اللفظية قسمين[21]: وضعية كدلالة الخطوط وأخواتها، وعقلية كدلالة الأثر على المؤثر. كما ذهب زكريا الأنصاري إلى تقسيمٍ فريدٍ يذهب فيه إلى تقسيم الدّلالة إلى فعلية كدلالة الخطّ والإشارة، وعقلية كدلالة اللفظ على لافظه، وطبيعية كدلالة الأنين على الوجع، ووضعية وهي كون اللّفظ بحيث متى أطلق فُهِم منه المعنى[22].

وإذا انتقلنا بالدّلالة إلى العصر الحديث وجدنا بيرس كممثّل للسّيميولوجيا الحديثة لا يشذّ عن هذا النّحو من التّفكير الذي لم يتفرّد به الجاحظ، ويذهب إلى تصنيف الدّلالة إلى تصنيف ثلاثي لا يختلف كثيراً عما ذهب إليه العلماء العرب، وهو الأمر الذي يطرح بعض الأسئلة التي لا يتّسع المقام لطرحها في هذا الموضع، وهو يقسّم الدلالة إلى رمز Symbole، وشاهد Indice وأيقونة Icone [23].

وكذلك فعل دي سوسير وغيره من اللغويين المعاصرين، وما ذلك في الواقع إلا نتاجٌ حتميٌّ للعناية بجانب الدّلالة في اللغات الإنسانية وهي مسألة لا يمكن بحثها ودراستها بشكل علميٍّ بعيدٍ عن التأملات الفلسفية دون الخوض في مسألة التّصنيف.

4- إشكالات أساسية في النّظرية: الواقع أن بعض جوانب نظرية الأصناف الخمسة تتّسم بشيء من الاضطراب والغموض، وهو ما أسهم في إقصائها إلى حدٍّ بعيد عن دائرة البحوث الدّلالية الرّصينة وألبسها شيئاً من خصائص الدراسات الغيبية الميتافيزيقية. ولعلّنا في هذا الموضع في حاجة إلى توضيح جانبين أساسيين من جوانب النّظرية مما لا يستقيم الفهم الصّحيح للأمور إلاّ بعقله وفهمه:

- **أوّلاً: ترتيب الأصناف ومسألة العقد:**

يكشف التّتبع الدّقيق لمختلف نصوص النّظرية أمراً مهمّا قد يوضّح بعض جوانب الصورة، ويضعنا في موضع قريب من تصوّرات أبي عثمان الجاحظ. يتعلق هذا الأمر بترتيب الأصناف الخمسة وهي مسألة لم تنل حظّها من العناية من الدرس، واكتفى أغلب الباحثين بعبارة الجاحظ دون إضافات أو تعليقات تذكر، حتّى أن ترتيب الأصناف ظهر في كثير من الدراسات في صورة الترتيب العفوي التلقائي الذي لا يخضع لأساس أو عقل على غرار فكرة التصنيف كلها.

والحقيقة أن قضية الترتيب واحدة من أهمّ إشكالات النظرية إذ يُثبت التّقصّي أن أصناف الدّلالة لم تلتزم ترتيبا معيّنا في عددٍ من المواضع، وهو ما أوهم بعض الدّارسين بأن الأمر غير ذي أهمية. والواقع أن أصل

المشكلة يتمثّل في إدراك التّطور الذي مرّ به تصور أبي عثمان لمفهوم الدّلالات، وربّما كان هذا المفهوم في بعض المراحل الأولى بحاجة إلى شيء من الوقت والوضوح حتى تتحدّد السِّمات، ويستقرّ الترتيب، لأن نصّ النّظرية في صيغة البيان والتبيين وهي الصّيغة النّهائية يثبت قصدية الأمر، ويملي علينا واجب الاستقصاء والبحث عن الحقيقة.

لقد رأى بعض الباحثين ترتيب الأصناف ترتيباً يعاكس ما جاء في البيان والتبيين، إذ ينطلق من النّصبة باعتبار أهميتها في فكر الجاحظ وارتباطها بمفهوم الحكمة باعتباره أوسع المفاهيم، يقول: "وجميع أصناف الدّلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أوّلها اللّفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخطّ ثم الحال التي تسمّى نصبة. وقد سبق أن رتّبناها كالتالي عكس ما جاءت عليه عند الجاحظ، باعتبار أهميتها في التّرتيب:

المنزلة الأولى – النصبة

المنزلة الثانية – الخط

المنزلة الثالثة –العقد

المنزلة الرابعة – الإشارة

المنزلة الخامسة – اللفظ

هذه المنازل الخمس التي لم يعطها النّقاد على ما يبدو أهمية كبيرة، والتي هي في اعتقادنا أساس نظامه الكلامي في معناه اللساني والفلسفي معاً " [24].

إنّ الترتيب السّابق يقوم على محورين أساسين، فهو من حيث التصوّر الكلّي ينطلق من نصّ الحيوان، وهو يجسّد إلى حدٍّ بعيد جانباً كبيراً من فلسفة أبي عثمان الجاحظ وتصوّره للعالم والحكمة من وجوده، والكيفية التي يؤدّي بها البيان وظيفته في ضوء هذه الفلسفة، أما من حيث التصور التّفصيلي فهو ينطلق من نصّ البيان والتّبيين في صيغته المُجمَلة والذي يرتّب الدّلالات على النّحو التالي: اللفظ ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخطّ، ثم النّصبة.

إن نص الحيوان أكثر تركيزاً على الفكرة الكلّية لمفهوم البيان باعتباره جزءاً من الحكمة لأن العالم بما فيه حكمة كما قال أبو عثمان[25]، فكلّ شيء فيه دليل على الخالق Y عاقلاً كان أو غير عاقل "وجُعل بيان الدّليل الذي لا يستدلّ تمكينه المستدلّ من نفسه واقتياده، فكلّ فكرٍ فيه إلى معرفة ما استخزن من البرهان وحتّى من الدّلالة، وأودع من عجيب الحكمة.." [26]. أمّا نصّ البيان والتّبيين فهو نصٌّ يفصّل فيه أبو عثمان الأصناف وترتيبها، وهو أكثر نُضجاً من النصّ السّابق لأنه يعبّر فعلاً عن مرحلة تالية في تفكير أبي عثمان إذ يمكننا أن نلاحظ القوة في النّظرية والتي أثارت كثيراً من الجدل.

غير أن نصّ النظرية في البيان والتّبيين في واقع الأمر لا يخلو من مشاكل أيضاً رغم قوته ووضوح لفظه، إذ يطرح ظاهر النّصّ تناقضاً غريباً، بين صيغتيه المجملة والتفصيلية الواردتين في السّياق نفسه. إذ أجمل الجاحظ مجموع الدلالات في قوله: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم **العقد**، ثم **الخطّ**، ثم الحال وتسمّى نصبة، والنّصبة هي الحال الدّالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تقصر عن تلك الدّلالات".

ثم يشرع الجاحظ في توضيح تلك الأصناف بشكل تفصيلي، وهو في هذه المرحلة يرتّب الأصناف ترتيباً يختلف قليلاً عن الصيغة المجملة السّابقة، وذلك بتقديم الخطّ على العقد[27]. ومن الغريب فعلاً وجود هذا التّناقض بين رتبتيّ الخطّ والعقد في النّصّ نفسه لسببين أولهما التّصريح بقصدية التّرتيب في هذا الموضع كما يدلّ على ذلك ظاهر النّص، أمّا السّبب الثّاني فإن هذه الصّيغة التفصيلية لم تكن إلاّ شرحاً لما أُجمل في بداية الحديث عن الدّلالة، يقول: "قد قلنا في الدلالة باللفظ (1)، فأما الإشارة (2) فباليد وبالرأس... قد قلنا في الدلالة بالإشارة، فأما الخطّ (3) فما ذكر الله تبارك وتعالى في كتابه من فضيلة الخطّ... وأمّا القول في العقد (4) وهو الحساب دون اللّفظ والخطّ... وأما النّصبة (5) فهي الحال النّاطقة بغير اللفظ والمشيرة بغير اليد... "[28].

والواقع أن ترتيب منزلتي الخطّ والعقد ليس أمراً طارئاً في هذا الموضع ذلك أنّنا نجد صيغاً أخرى توافقه إلى حدٍّ ما جاءت في الحيوان وفي رسالة التربيع والتدوير، رغم أننا لا نتصور قصدية التّرتيب في المراحل السّابقة لنصّ البيان والتبيين، يقول: "وهل البيان إلاّ لفظ أو خط، أو إشارة أو عقد ؟ وأنت في ذلك فوقهم"[29]. كما نجد نصّا آخر، يقول: "وجعل آلة البيان بها يتعارفون معانيهم، والترجمان الذي إليه يرجعون عند اختلافهم، في أربعة أشياء، وفي خصلة خامسة، إذا نقصت عن بلوغ هذه الأربعة في جهاتها فقد تبدّل بجنسها الذي وُضعت له وصُرفت إليه، وهذه الخصال هي: اللفظ والخطّ والإشارة والعقد. والخصلة الخامسة، ما أوجد من صحة الدلالة، وصدق الشهادة، ووضوح البرهان في الأجرام الجامدة والصّامتة والساكنة التي لا تتبين ولا تحس"[30].

هذا التناقض بين الصّيغتين المجملة والتّفصيلية في هذا الموضع الهامّ والمتكرّر في مختلف طبعات الكتاب، يبعد فكرة الخطأ المطبعي أو أخطاء النّسّاخين، ويحيلنا على نوع آخر من الأخطاء الطّارئة والتي لا يمكن تفسيرها دون النّظر إلى الظروف الصّحية الصّعبة التي مرّ بها الرّجل في المراحل الأخيرة من حياته[31]. وقد أشار إلى ذلك بنفسه في بعض المواضع، يقول: "وقد منع من ذلك ما حدث من الهمّ الشّاغل، وعرض من الزّمانة، ومن تخاذل الأعضاء، وفساد الأخلاط، وما خالط اللّسان من سوء التّبيان، والعجز عن الإفصاح، ولن تجتمع هذه العلل في إنسان واحد، فيسلم معها العقل سلامة تامّة. وإذا اجتمع على

النّاسخ سوء إفهام المملي، مع سوء تفهّم المستملي، كان ترك التّكلّف لتأليف ذلك الكتاب أسلم لصاحبه من تكلّف نظمه على جمع كلّ البال، واستفراغ كلّ القوى"[32].

إن دراسة مفهوم العقد تكتنفها صعوبات أكبر عزّزها غموض المفهوم، وزاد من صعوبة الأمر بعض العثرات الناتجة عن ظروف الجاحظ الصّحية في هذه المرحلة كما يبدو، من ذلك أننا نجده يُخضع العقد للقياس كما يقاس المدى في الإشارة أو الصوت أو حتى في الكتاب (الخط)، وهو أمرٌ غير معقول في دلالة العقد، والتي هي الدّلالة المستنبطة بطريقي العقل والحساب، وهي دلالة تتّفق إلى حدّ كبير مع مفهوم الدّلالة العقلية عند العلماء العرب، ولا يمكن قياسها بالمدى، لأن المعنى لا يستقيم، وقد جرّ ذلك إلى شيء من اللّبس. لقد جاء هذا النّص في كتاب الحيوان، حينما قارن الجاحظ بين مختلف الأصناف، فوجدناه يتحدّث عن مدى الصوت والإشارة والخطّ مجرياً بعض المقارنات، ثم وجدنا العقد فجأة دخيلاً بين هذه الأصناف الثلاثة، مع أن سياق الكلام لا يتّصل بالعقد مطلقاً، يقول: ".. وليس **للعقد** [33] حظ الإشارة في بعد الغاية، فلذلك وضع الله عز وجل القلم في المكان الرفيع، ونوه بذكره في المنصب الشّريف" [34]، ثم يواصل أبو عثمان مقارنته السّابقة بين الخطّ (القلم) واللفظ (اللسان) ممّا لا صلة للعقد به على الإطلاق.

لقد عزّز هذا النوعَ من الأخطاء غموضُ بعض المفاهيم، وأحدث شيئا من الارتباك عند الدّارسين، وخصوصاً حين يتعلق الأمر بمفهومي العقد والنّصبة، وذلك ممّا جرّ إلى هوة ناشئة بين نظرية الجاحظ وبين نظرية الدلالة العربية عموماً، حتى أصبحت نظرية الأصناف الخمسة نوعاً من الرموز الغريبة، وفكرة ذات بعد غيبي تستعصي الإحاطة بأبعادها في أغلب الأحيان وأبْعِد الجاحظ عن مجال البحث الدلالي مع أننا نؤمن بأنه أعطى الكثير مما ينبغي أن يُثبت له. ووفق النّتائج التي وصلنا إليها بمتابعة النّصوص والمفاهيم وتشريحها تشريحاً دقيقاً، فإن التّرتيب الصّحيح لأصناف الدّلالة يكون على النّحو التّالي:

1- اللفظ – 2- الإشارة – 3- الخطّ – 4- العقد -5 – النّصبة

ويوافق هذا التّرتيب ما جاء مفصّلاً في كتاب البيان والتبيين[35] بعد الصّيغة الإجمالية، وهو أكثر النّصوص شهرةً، وأدلّها على قصدية الترتيب. ويمكن تلخيص الأسباب المؤيدة لمسألة الترتيب وقصديته في هذا النّص فيما يلي:

– إن فكرة التّرتيب مُعبَّر عنها بصريح اللفظ في هذا النّص، وهو الأمر الذي لا نجد ما يدلّ على قصديته في بقية المواضع.

– هو أكثر النصوص المتعلّقة بنظرية الأصناف الخمسة أهمية تفصيلاً ووضوحا وقصداً، وهونصّ جامع مانع، قائم بذاته، يمكن أن تتأسّس النظرية على أركانه، ولا يمكن الحديث عنها – أي عن نظرية قائمة-

لولا وجوده. لذلك يُستبعد فيه خطأ الترتيب، على خلاف غيره من النّصوص القصيرة المنثورة في مؤلّفاته والتي لا تشكّل صيغتها دليلاً على التّرتيب أو على النظرية.

– لأن هذا التّرتيب يتّفق جزئياً مع نصوص أخرى نجدها في كتاب الحيوان، وفي رسائل الجاحظ. رغم أننا لا نتصور قصدية التّرتيب قبل مرحلة البيان والتبيين كما ذكرنا.

– هذا الترتيب من النّاحية الزمنية هو آخر ترتيب وصلنا عن الجاحظ لذلك نتصوره ناسخاً لما قبله إذا افترضنا جدلاً وجود ترتيب سابق.

ثانياً: مسألة التّطور في النّظرية:

لعل من أهم إشكالات النّظرية أيضاً مسألة أخرى تفسّر شيئاً من الخلل الواقع في ترتيب الأصناف، وتتعلّق بفهم التّطوّر الذي مرّت به قبل مرحلة البيان والتّبيين، إذ يثبت استقصاء هذا الموضوع في مؤلّفات الجاحظ وجود مراحل سابقة مرّت بها قبل أن تستقرّ في صيغة نهائية، وأنّ نصّ البيان والتّبيين لم يكن تصريحاً عابراً انبثق في لحظة تأمّل فلسفي، بل تمخّض عن تفكير عميق وإدراك وقصد، خلال سنين من عمر أبي عثمان أفناها في استقصاء مفهوم البيان، وكانت كلُّ مرحلة تمثل نتيجة ما وصل إليه فكره من تأمل. وكان هذا النّصّ بالتحديد تتويجاً للمرحلة الأخيرة من مراحل البحث في الدّلالة، وهو ما أوجب الحرص على بيان دقّة هذا الموضع من كتابه والتصريح بأهمية هذا النّصّ الذي كان حقّه أن يكون في صدارة الكتاب ولكنه أُخّر لبعض التّدبير كما يقول[36].

وعموما فإن نظرية الأصناف الخمسة مرت بثلاث مراحل قبل أن تستقرّ في صورتها النّهائية المعروفة في البيان والتّبيين:

– **الأولى: مرحلة التصنيف الرباعي:**

في هذه المرحلة رأى الجاحظ أن البيان أربعة أقسام، يقول: "... وجعل البيان على أربعة أقسام: لفظ وخط وعقد وإشارة"[37]، كما نجد نصّا آخر في رسالة التّربيع والتدوير يعود إلى هذه المرحلة نفسها، يقول: "وهل البيان إلاّ لفظ أو خط، أو إشارة أو عقد ؟ وأنت في ذلك فوقهم" [38]. غير أن التّأمل في سياقات هذه النّصوص يثبت أنها تعود إلى مرحلة تالية حيث أصبح شعور أبي عثمان عميقاً بوجوب الحاجة إلى النّصبة، مع ذلك فإن لفظ هذه النّصوص بعزلها عن سياقاتها يُثبت وجود مرحلة التّصنيف الرباعي بلفظها الصّريح في مؤلّفات الجاحظ.

ج– **المرحلة البينية أو مرحلة التردد:**

وفي هذه المرحلة أصبح إحساس أبي عثمان قوياً بضرورة إضافة النّصبة إلى الأصناف الأربعة، ومن الواضح أن النّصبة كانت معروفةً بمفهومها في مذاهب بعض العقلاء، وقد أجاز الجاحظ ذلك ووافقه، يقول:

"... فمن جعل أقسام البيان خمسةً، فقد ذهب أيضاً مذهباً له جواز في اللّغة وشاهد في العقل"[39]. ويقول في موضع آخر: "... ثم لم يرض لهم من البيان بصنفٍ واحدٍ، بل جمع ذلك ولم يفرّق وكثَّر ولم يقَلِّل، وأظهر ولم يُخفِ، وجعل آلة البيان بها يتعارفون معانيهم، والتّرجمان الذي يرجعون إليه عند اختلافهم، في أربعة أشياء، وفي خصلة خامسة، وإن نقصت عن بلوغ هذه الأربعة في جهاتها فقد تبدّل بجنسها الذي وُضعت له وصُرفت إليه، وهذه الخصال هي: اللفظ والخطّ والإشارة والعقد. والخصلة الخامسة، ما أوجد من صحّة الدلالة، وصدق الشّهادة، ووضوح البرهان في الأجرام الجامدة والصامتة والسّاكنة التي لا تتبيّن ولا تحسّ، ولا تفهم ولا تتحرك، إلاّ بداخل يدخل عليها، أو عند ممسك خُلِّي عنها، بعد أن كان تقسيمه لها" [40].

ولعلّ أبرز خصائص المرحلتين الأولى والثانية يمكن اختصارها في نقطتين أساسيتين:

- سمات غير واضحة بالنّسبة لبعض الأصناف ونعني بذلك النّصبة خصوصاً.
- ترتيب غير قارٍ بالنسبة لبعض الأصناف (الإشارة، الخط، والعقد).

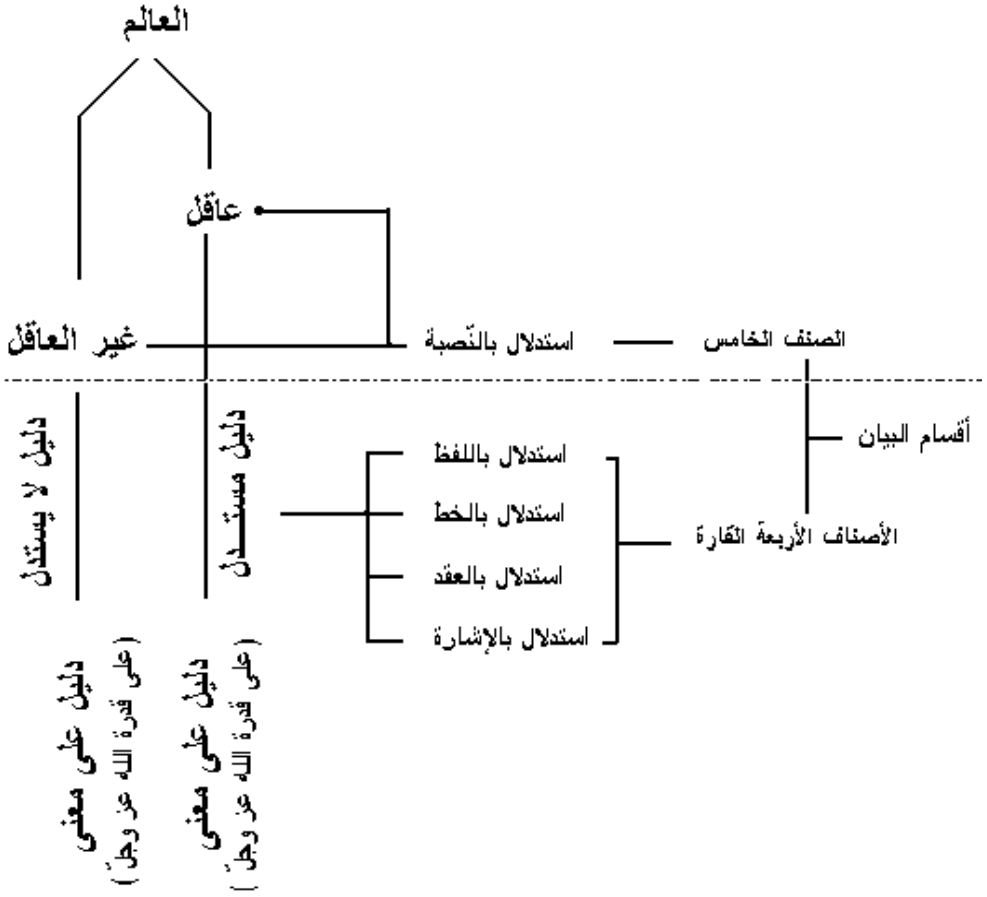

تصنيف الدلالات في مرحلته البينية

ج- **مرحلة التّصنيف الخماسي للدّلالة:**

وفي هذه المرحلة يصبح الجزم بالنصبة صنفاً من أصناف الدلالة أمراً قارّا لا رجعة فيه ولا تردّد، حتى أننا نجدها في بعض النّصوص –كما في الحيوان– أهمّ الأصناف على الإطلاق. والملاحَظ أيضاً أن هذه التّصوّر هو آخر ما استقرّ عليه تفكير الجاحظ بخصوص موضوع الدّلالة، فوجدناه يحصر الأصناف بصفة تدعو إلى الحيرة أحياناً وتحمل بعض الباحثين على رفض هذا الجزم، يقول: " وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء **لا تنقص ولا تزيد** أولها اللّفظ، ثم الإشارة، ثم العقد ثم الخطّ ثم الحال وتسمّى نصبة، والنّصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدّلالات." [41]

كما اتّضح له في هذه المرحلة حدّ كل صنفٍ، بسِماته التي تجعله متفرّداً عن غيره، يقول: "... ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة من صورة صاحبتها وحِلية مخالفة لحلية أختها، وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة ثم عن حقائقها في التّفسير وعن أجناسها وأقدارها وعن خاصّها وعامّها وعن طبقاتها في السّار والضّار، وعما يكون منها لغواً بهرجاً وساقطاً مطرحاً " [42].

كما استقر في هذه المرحلة ترتيب الأصناف انطلاقاً من اللفظ باعتباره أكثر الأصناف ظهوراً، وينتهي بالنّصبة باعتبارها الأكثر غياباً، إذ أنّ النّصوص المتوفرة بين أيدينا لا تبين قصدية التّرتيب قبل هذه المرحلة كما سبق القول.

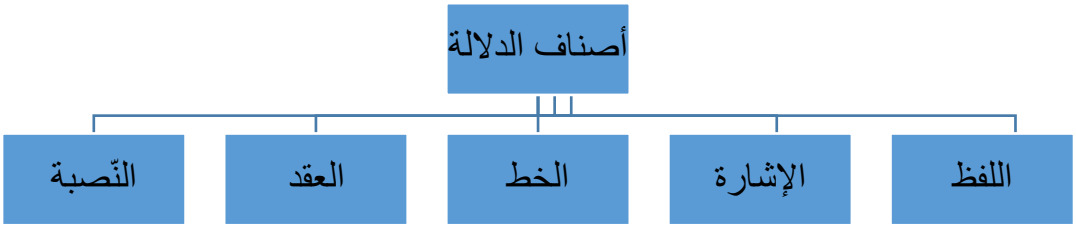

تصنيف الدلالات في مرحلته النهائية

خاتمة:

بعد هذه الرّحلة التي اجتهدنا من خلالها في تسليط الضّوء على بعض الجوانب المعتمة من نظرية الأصناف الخمسة لأبي عثمان الجاحظ بوصفها واحدة من أهم بواكير البحث الدّلالي عند العلماء العرب، والتي أثارت كثيراً من الجدل في حقل الدّراسات اللغوية عموماً والدلالية بوجه خاصّ، أودّ التّذكير ببعض النّتائج الهامّة التي يتأكّد الحرص عليها في هذا الموضع:

- أول النّتائج أن جهود الجاحظ في مسألة التّصنيف الدّلالي وإن كانت في بعض سياقاتها تنطلق من مسألة الحكمة وبعض الجوانب الغيبية إلا أنها استقرّت في نهاية الأمر في مرحلة البيان والتبيين عن رؤية واضحة تمثّل كشفاً علميا حقيقياً يجسّد رؤية الجاحظ لتصنيف الدّلالة بعيداً عن القضائا الغيبية.

- يختلف سياق النّظرية اختلافا كبيراً بين مرحلة البيان والتّبيين حيث يرد الحديث عن تصنيف الدلالة في سياق الحديث عن اللفظ وصولاً إلى غيره من أصناف الدلالة على خلاف السّياقات الكثيرة السابقة التي ترتبط في بعض المواضع بالمسائل الغيبية والحكمة كما في كتاب الحيوان، وهو ما يعكس نضج النّظرية وتطورها عبر الزّمن، شكلاً ومضموناً.

- مسألة التّصنيف في البحث اللغوي عموما وفي البحوث المتعلّقة بالدلالة ليست بدعاً من الجاحظ، بل هي مسألة منهجية يقتضيها لحظ الأمور وترتيبها، وهو الأمر الملاحظ عند كل المهتمين بالدّلالة على مرّ العصور.

- نظرية الأصناف الخمسة حُمِّلت أبعادا غيبية ميتافيزيقية أبعدتها عن دائرة البحوث الدّلالية الرّصينة، وقد جرّ إلى ذلك شيء من الارتباك الملاحظ في بعض التفاصيل النّاتجة –كما يبدو– عن الحالة الصّحية للجاحظ في هذه المرحلة.

- نظرية الأصناف الخمسة مرّت بثلاثة مراحل قبل نضجها واستقرارها في مرحلة البيان والتبيين، وتبدأ بمرحلة التّصنيف الرّباعي مروراً بمرحلة بينية تتّسم بشيء من الاضطراب في رتبة الأصناف وعددها وصولاً إلى مرحلة نهائية تتّضح فيها الأصناف بشكل واضح وتنقسم فيها إلى خمسة أقسام لا تنقص ولا تزيد.

هوامش البحث:

[1] –أبو عثمان الجاحظ: البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، ج1، ص 82.

[2] – أبو عثمان الجاحظ: الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ، ج 1، ص28.

[3] – نفسه، ص29.

[4] – نفسه، ص29.

[5] – محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2001، ص18.

– ينظر أيضاً: محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983م، ص91، وما بعدها.

[6] – ينظر: نعيم علوية: نحو الصوت ونحو المعنى، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1992م، ص110 – 111.

[7] – رأي الأستاذ عبد الله العروي، ينظر:

– عبد الله العروي: مفهوم العقل، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1996، ص 89–90.

[8] – نفسه، ص90.

[9] – ينظر: محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، ص76.

[10] – ينظر: المدارس اللسانية في التراث العربي والدراسات الحديثة، ص 19.

[11] – ينظر على سبيل التّمثيل: الجاحظ: الحيوان، ج1، ص 29، هامش الصفحة.

ينظر أيضاً:

– جميل جبر: البيان والتبيين وأهم الرسائل، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط1، 1956، ص12.

[12] – عادل فاخوري: علم الدلالة عند العرب: دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1994م، ص15.

[13] – الجاحظ: الحيوان، ج1، ص29.

[14] – محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، ص90.

[15] – تنعت النظرية السوسيرية بذات التصنيف الثنائي، هذه الثنائية التي انفرد بها سوسير، والتي ظلت تعيد إنتاج نفسها في الفكر اللساني المعاصر بأشكال متنوعة، جعلته يبدو مولعاً إيلاعاً شديداً بهذا النمط من التصنيف، والذي قد كان أثار انتباه كثير من الباحثين. وهو الأمر الذي جعل أحدهم يقول:" يقوم مذهب سوسير، على مجموعة من التقسيمات نسبت على هوس التقسيم لديه، وإذا كان سوسير مهووساً فقد وعى تماما هذا الهوس." للاستزادة ينظر:

– حسّاني أحمد: مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص90.

[16] – يقول الأستاذ عبد الرحمن حاج صالح: " البنية في حقيقة الأمر وسيلة لحصر الجزئيات، ولولاها لما استطاع الإنسان أن يفكر، بل لما استطاع أن يدرك الإدراك الحسي للظواهر والأمور التي من حوله ". للاستزادة ينظر:

– خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، 2000، ص16.

[17] – ميشال زكريا: الألسنية علم اللغة الحديث: المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعية الدراسات والنشر والتوزيع، ط 2، 1983، بيروت، ص161.

[18] – ينظر: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، دار الثقافة، بيروت، 1972م، ص105.

[19] – عادل فاخوري: علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة، ص16.

[20] – نفسه، 23– 24

[21] – نفسه، ص 32–33

[22] – نفسه، ص 33

[23] – مبارك حنون: دروس في السيميائيات، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1987م، ص 55– 57.

[24] – محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي والدراسات الحديثة، ص 76.

[25] – الجاحظ: الحيوان، ج1، ص 29

[26] – نفسه، ج1، ص 29.

[27] – ينظر: البيان والتبيين، ص 57 (نص نظرية الأصناف الخمسة)

[28] – البيان والتبيين، ج1، ص85.

[29] – أبو عثمان الجاحظ: رسائل الجاحظ التربيع والتدوير، مطبعة التقدم، مصر، ط1، دت، ص 121.

[30] – ينظر:

– الجاحظ: الحيوان، ج 1، ص 36.

[31] – أُصيب الجاحظ بالفالج مبكّراً كما يبدو ولكن ذلك لم يقعده عن الكتابة ولم يفتّ من عزمه، وقد ألّف كتابي الحيوان والبيان والتّبيين وكثيراً من رسائله وهو مفلوج. ويذكر بعض معاصريه أنه أصابه النقرس وطال به العمر. ويّحتمَل أنه ظل محتفظاً بقواه على الأقل حتى عام 243هـ، وهي السّنة التي يُرجّح فيها أنه صحب الفتح بن خاقان أثناء زيارته لدمشق. وحين اشتد به المرض عاد إلى البصرة وأمضى بها بقية حياته. للاستزادة ينظر:

– شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربي، دار المعارف، مصر، ط1، 1995م، ج4، ص591.

[32] – رسائل الجاحظ، كتاب البغال، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1965 م، ج2، ص115.

[33] - يمكن ملاحظة التداخل في بعض المواضع بين مفهومي العقد والخط في نفس الصفحة من كتاب الحيوان، يقول الجاحظ: " " فلا ينبغي لنا أيضاً أن نأخذ في هذا الباب من الكلام إلا بعد الفراغ مما هو أولى بنا منه ولم تعب كتبي من طريق فضل ما بين العقد والإشارة، ولا في تمييز ما بين اللفظة وبينهما، وإنما قصَدْنا بكلامنا إلى الإخبار عن فضيلة الكتاب، والكتاب هو الذي....." علما أن المقارنات التي دارت كانت بين اللفظ والإشارة والخط، وليس للعقد مجال في كل ذلك. للاستزادة ينظر:

– الجاحظ: الحيوان، ج 1، ص38 – 38

يمكن أيضاً العودة إلى كتاب الحيوان بتحقيق:

– عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، 1945 م، ج 1، ص 48

– إبراهيم شمس الدين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط 1، 2003، م 1، ج 1، ص 51 – 52

[34] – الجاحظ: الحيوان، ج 1، ص 37

[35] – ينظر: الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص86–82.

[36] – نفسه، ص 82.

[37] – الحيوان، ج 1، ص 30

[38] – الجاحظ: رسالة التربيع والتدوير، ص121.

[39] – الجاحظ: الحيوان، ج 1، ص29.

[40] – نفسه، ص 36.

[41] – الجاحظ: البيان والتبيين، ج 1، ص82.

[42] – نفسه، ص82.